قوله ان اول من حج ادم اي اول من حج من البشر فلا ينافي قول جبريل
لابراهيم قوله بعد ابراهيم لعله ليس قيدا اخذا مما قبله او المراد بعد
تظلمه لقوله واذن في الناس بالحج ه ق قوله وادعى بعض من الف
الخ قال م ر بعد نقل ذلك ما نصه لكن قال ع ج انه غريب بل وجب
على غيرها ايضا هبر وحوه اج فسقط قول ق ل ولم يرد ما ينا قض ذلك
الدعوى قوله انه بعدها اي لان سايس العبادات شرعت بعد الحج
الا الصلاة قوله وقيل في السنة السادسة وجمع بينهما بان الفرض وقع
سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست ه اج اي ان دليل الفرض
نزل سنة خمس ولم يتوجه عليهم الطلب الا سنة ست او ان
زمن الفرض سنة خمس بعد وقت الحج والطلب توجه عليهم سنة ست
فما يوافق قوله وصححاه اي الشيخان في كتاب السير اي الجهاد واعلم انه
حيث تحقق الوجوب بان اجتمعت شرايطه المذكورة فهو على
التراخي لكن يسن تعجيله خروجا من خلاف من اوجبه على الفور لكن
لو مات قبل اداية تبين عصيانه من السنة الاخيرة من سني الامكان
حتى لو شهد شهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كما لو بان فسقه
وان استشكل بانه فسق مختلف فيه فلو كان حكم بها فينبغي ان
يقال ان كان الحكم بها قبل اخر سني الامكان لم ينقض او بعده
نقض لتبين فسقه عند الشهادة وهل المراد بالسنة الاخيرة اولها
او اخرها او غير ذلك فيه نظر ويتجه ان المراد بها من امكان الحج
على عادة بلده ولموته فيما ذكر غضبه فيتبين بعده فسقه فراجع
سني الامكان وفيما بعدها الى ان يحج عنه ويجب عليه الاستنابة قول
ويستثنى من كونه على التراخي ما لو ضحي الغضب او الموت كما قال الروياني
وغيره او هلاك ماله هـ م ع بعض تصرف قوله لم يجز الخ فان قلت قد
يكون تاخيره صلى الله عليه وسلم مياسير لاعذر لهم هو وكان هذا دل
دليل على عدم الفورية واج قوله الامر بالمد والرفع صفة لحديث قوله
دان ره اي لدخوله تحت قوله بانا يد اعلى ما اعدله قوله حرم الله شعره
وبشره على النار اي ان استمر على توبته فان الحج يكفر الذنوب الصغاير
والكباير حتى التبعات بشرط ان يموت في حجه او بعده وقبل التمكن
من

من ادايها مع العزم عليه عند العقد وفي حج المجهوني سيل م ر
عن مرتكب الكباير الذي لم يتب منها اذا حج هل يسقط وصف
الفسق واثره كرد الشهادة او يتوقف ذلك على توبته فاجاب بانه
يزول عنه بتوبته مما فسق به ه وعبارة الرحماني نعم واوقفنا بتكفير
الصغاير والكباير هو بالنسبة لامور الاخرة حتى لو ارد شهادة بعده
فلا بد من التوبة والاستبراء قوله اعشر من مر بنصب الكر صفة مصدر
محذوف اي وجوبا الثاني الخ قوله في الاظهر ومقابله انها تدخل في الحج كالوضوء
قوله وان تعتمر اي بفتح الهمزة اي واعتمار كخير وفي ثم مر خير لك ولا
يغني عن العمرة الحج وان اشتمل عليها وفارق الغسل حيث يغني عن
الوضوء بان الغسل اصل فاغني عن بدله والحج والعمرة اصلان ثم الفرض
مرهو بزيادة قوله بل ثمانية والثامن ان يثبت على الراحلة الخ
المرتد بعد الاستطاعة وكذا لو استطاع في حال ردته قال قوله فان اسلم
الخارج ما لو مات مرتدا فلا يجوز ان يحج عنه مطلقا لان عبادة بدنية
ولا يمكن وقوعها عنه وبذلك فارق نحو الزكاة قال ولم يذكر الم ر ايضا
ان المرتد لا يحج عنه بعد موته قوله فلا يضر في فاسده الصواب في بالعلم
لان الكلام فيه قوله ولا بمجنون اي لم يستطع قبل جنونه وان جن بعد
احرامه قوله على من فيه رق ومنه المبعض وان استطاع ببعضه الحر او
كانت معاياة لنقصه بالرق بدليل انه لا تجب عليه الجمعة وان وقعت
في نوبته كذلك قوله فلا يجب على غير مستطيع قال م ر على المنهج لو كان
تحصيله من ارباب الخطوة فالذي افتاني شيخنا الطبلاوي وجوب الحج عليه
ه بالمعنى والذي قاله في ثم ابن شجاع انه لا يجب عليه فليتامل وعبارة حج في م
المنهاج عند قول المتن وهي نوعان احدهما استطاعة مباشرة ظاهر كلامه
بل صريحه كسايرهم انه لا عبرة بقدرة ولي على الوصول الى مكة ومعرفة
في لحظة كرامة وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يخالف ذلك الولي
بالوجوب الا ان قدر بمجيء العادة اي بالراحلة والزاد كغير الولي ه قوله
الاستطاعة ويعتبر فيها وجود شروطها في حق كل انسان من وقت
خروج حج بلدهم الى عودهم فمتى اعسر فيه بمؤنة ذلك فلا استطاعة قال
قوله ولها شروط لك ان لا يخفى ان لفظ الاستطاعة ليس في كلام المصنف
تكتب سود او في بعض النسخ بقلم الحمرة وهو خطا ويصرح بذلك قول الشم

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)